

قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (2002-2019)

Measuring the Effectiveness of Fiscal Policy Tools in Financing Public Budget Deficits of Selected Developed Countries for the Period (2002-2019)

د. هاشم محمد عبدالله العرغوب
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،
موصل، العراق
Prof. Dr. Hashim Mohammed
Abdullah Alarqoob
College of Administration and
Economics, University of
Mosul, Mosul, Iraq
hashem_mohamed@uomosul.edu.iq.com

الباحث: أحمد إبراهيم حسين البجاري
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،
موصل، العراق
Ahmed Ibrahim Hussein
Albajjari
College of Administration and
Economics, University of
Mosul, Mosul, Iraq
ahmadibr102@gmail.com

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 28/03/2022
- تاريخ ارسال التعديلات: 12/04/2022
- تاريخ قبول النشر: 25/04/2022

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل مضمون العلاقة النظرية بين السياسة المالية وعجز الموازنة العامة من خلال تحديد مفهوم وأنواع أدوات السياسة المالية من ناحية، ومفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة وأساليب تمويله من ناحية ثانية فضلاً عن بناء أنموذج قياسي لدراسة وتحليل فاعلية هذه الأدوات في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة خلال المدة (2002-2019)، ومن خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي الحديث ضمن برمجية (Stata 14.2 & EViews 12) وباستخدام أسلوب جمع البيانات (Panel Data) تم إجراء اختبار (CD-Test) للمقاطع العرضية كخطوة أولية لتحديد الاختبارات التي سيتم اللجوء إليها لمعرفة سكون المتغيرات وهل هي تقع ضمن اختبارات الجيل الأول أم الثاني، وبعد التأكد من عدم وجود اعتمادية بين المقاطع العرضية تم استخدام اختبار لفن لن وشو (LLC)، إذ أظهرت نتائجنا أن بعض المتغيرات تمتلك جذر وحدة، أي إن بعض المتغيرات ساكنة في المستوى والبعض الآخر ساكن في الفرق الأول وعليه فإن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في الأنموذج، وسيكون لدينا أنموذج ديناميكي، وفي هذه الحالة فإننا سنتعامل مع أنماذج الإبطاء الزمني وخير مثال على ذلك هو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البائل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL) وبمقدراته الثلاثة وهي مقدر وسط المجموعة (MGE) ومقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE) ومقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFEE)، وقد تم استخدام اختبار هوسمان (Husman Test) من أجل المفاضلة بين المقدرات الثلاثة؛ إذ أظهر الاختبار أن مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE) هو الأفضل.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية، السياسة الاقتراضية، عجز الموازنة العامة، أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البائل الديناميكي.

Abstract:

The research aims to analyze the content of the theoretical relationship between fiscal policy and the public budget deficit by defining the concept, types and tools of fiscal policy on the one hand, and the concept and types of public budget deficit and methods of financing it on the other hand, as well as building a measurement model to study and analyze the effectiveness of these tools in financing public budget deficits for selected advanced countries during the period (2002-2019), and through the use of modern economic measurement tools within the software (Stata 14.2 & EViews 12) and using the (Panel Data) data collection method, a (CD-Test) test for cross-sections was conducted as an initial step to determine the tests that will be used In order to find out the static of the variables and whether they fall within the tests of the first or second generation, and after making sure that there is no reliability between the cross-sections, the Levin, Lin and Chu (LLC) test was used, If its results showed that some variables have a unit root, that is, some variables are stationary in the level and others are stationary in the first difference, and accordingly, this will lead us to include these variables in the model, and we will have a dynamic model, and in this case we will deal with the models of temporal slowdown and the best example On that, it is the auto-

regressive distributed lag model for dynamic panel data model (Dynamic Panel ARDL Model) and with its three estimators, which are the mean group estimator (MGE), pooled mean group estimator (PMGE) and the dynamic fixed effects estimator (DFEE). The Husman Test has been used. In order to differentiate between the three capabilities; The test showed that the combined group mean estimator (PMGE) is the best. The Husman Test was used to compare the three estimators; The test showed that the pooled group mean estimator (PMGE) is the best.

Keywords: Expending policy, Taxing policy, Borrowing policy, Public budget deficit, Auto-regressive distributed lag model for dynamic panel data model.

المقدمة:

تعد مشكلة العجز في الموازنات العامة إحدى أهم المشكلات الاقتصادية المحورية والتي لها آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي فضلاً عن كونها من الموضوعات التي اشتد الجدل حولها وخاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت الأزمات المالية والاقتصادية والتي أدت إلى تزايد الدين العام ومستويات العجز، إذ تعود جذور هذه المشكلة منذ منتصف العقد الأول من القرن العشرين نتيجة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ثم تزايدت حدتها نتيجة الكساد العظيم (1929-1933)، واستمر التزايد لاحقاً نتيجة الحرب العالمية الثانية (1939-1979)، ثم بلغ العجز مستويات لم يسبق لها مثيل في السبعينات نتيجة أزمة صدمات أسعار النفط (1973-1979) وخاصة في البلدان المستوردة للنفط، كدول أوروبا وأمريكا اللاتينية، رافقتها جنباً إلى جنب أزمة انهيار سوق الأوراق المالية (1973-1974) ثم تبعتها أزمات متعددة، كانت أهمها الأزمة المالية العالمية (2007-2008). وقد حاول الاقتصاديون معالجة هذه المشكلة إلا أن الحلول المقدمة لم تجن ثمارها، فالمشكلة ازدادت حدة ورافقتها تفاقم المديونية فأعلنت الكثير من البلدان عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية. ومن هنا احتلت مواضيع السياسات الاقتصادية أهمية بالغة في الدراسات والأبحاث الأكاديمية، ويقدر تعلق الأمر بالسياسة المالية ومدى فاعليتها على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال سياساتها الإنفاقية والضريبية والإقتراضية.

المبحث الأول: منهجية البحث والاستعراض المرجعي

أولاً: أهمية البحث:

تُكمن أهمية البحث في قياس مدى فاعلية السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة والتخفيف من حدته بوساطة ادواتها الرئيسية والمتمثلة بالسياسة الإنفاقية والضريبية والإقتراضية، إذ لازالت الآراء الفكرية قائمة حول عجز الموازنة العامة والسياسة المستخدمة في مواجهته، وهذا ما يعزز من أهمية هذه البحوث.

ثانياً: مشكلة البحث:

تُكمن إشكالية البحث في أن السياسات المالية التي تمارسها البلدان المتقدمة تختلف في درجة فاعليتها في ضبط حجم العجز المالي للموازنات الحكومية حسب طبيعة البنين الاقتصادي ككل وطبيعة النظام السياسي القائم فيه، وهذا له انعكاسات في تقييم مدى فاعلية هذه السياسات المالية في الحد من وتيرة معدلات العجز في الموازنات ذاتها، وعليه فقد جاءت مشكلة البحث لتجسد التساؤلات الآتية:

1. ما مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في احتواء عجز الموازنة العامة؟

2. ما هي طبيعة واتجاه تأثير تلك الأدوات في عجز الموازنة في البلدان عينة البحث؟

ثالثاً: فرضية البحث:

في ضوء ما طرح من أسئلة جسدت مشكلة البحث تم صياغة فرضيات البحث الأساسية لتتخذ الأشكال الآتية:

1. هناك أثر إيجابي تمارسه السياسة الإنفاقية متمثلة بالإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في عجز الموازنة العامة.

2. هناك أثر سلبي تمارسه السياسة الضريبية متمثلة العبء الضريبي في عجز الموازنة العامة.

3. هناك أثر إيجابي تمارسه السياسة الإقتراضية متمثلة بإجمالي الدين العام في عجز الموازنة العامة.

4. هناك أثر إيجابي تمارسه مؤشر السيطرة على الفساد في عجز الموازنة العامة، وهذا الأثر يختلف من بلد لآخر باختلاف مراحل النمو وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لكل بلد.

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل مضمون العلاقة النظرية بين السياسة المالية وعجز في الموازنة العامة.

2. بناء نموذج قياسي لدراسة وتحليل فاعلية أدوات السياسة المالية في احتواء عجز الموازنة.

خامساً: منهج البحث:

1. أسلوب البحث

يعتمد البحث على أسلوبين رئيسيين، الأول (الوصفي) الذي يستند إلى النظريات والدراسات التي تناولت موضوع البحث، والثاني (القياسي)، والذي يستند إلى طرائق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته والمتمثل باعتماد أسلوب جمع البيانات (Panel Data) لقياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة والمستندة إلى البيانات المتوازنة (Balanced Panel Data) وذلك عن طريق الاستعانة بأنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL) بمقدراته الثلاث وهي: مقدر وسط المجموعة ("MGE") Mean Group Estimator)، ومقدر وسط المجموعة المدمجة

2. دراسة (إبراهيم، 2017)، رسالة ماجستير، بعنوان "أثر السياسة المالية في عجز الموازنة العامة في السودان 2000-2015 م"، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر السياسة المالية المستخدمة في السودان في سد عجز الموازنة وتحديد نوع العجز وأسبابه، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً، بالنسبة لمعامل الإنفاق الحكومي، نلاحظ إن إشارته موجبة وهذا يدل على أن العلاقة طردية ما بين عجز الموازنة والإنفاق العام، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية الأولى للدراسة ومع منطق النظرية الاقتصادية. ثانياً، بالنسبة لمعامل الإيرادات العامة (الضرائب)، نلاحظ إن إشارته سالبة وهذا يدل على أن العلاقة عكسية ما بين عجز الموازنة والإيرادات العامة، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية الثانية للدراسة ومع منطق النظرية الاقتصادية.

3. A study (Okafor, et al., 2017) Titled "Tax-Budget Relationships: Platform for Deficit Financing Policy"

دراسة (أوكافور، وآخرون، 2017) بعنوان "علاقات عجز الموازنة والضرائب: منصة لسياسة تمويل العجز"، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في العلاقة المتبادلة بين تمويل عجز الموازنة العامة والضرائب وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للمدة (1970-2015)، وباستخدام نموذج العامل المشترك (Common Factor Model)، والذي يكون مناسباً عندما تكون المتغيرات خطية لمجموعة من المتغيرات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً، ساهمت الضرائب بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة، إذ كان لها تأثير سلبي في عجز الموازنة العامة. ثانياً، تنشيط الإنفاق الضريبي وإجمالي الإيرادات الحكومية للمساهمة بشكل كبير في الحد من عجز الموازنة العامة.

4. A study (Esener and İpek, 2015) Titled "Expanding Effects of Military Expenditures on External Debt in development Countries"

دراسة (ايسنر وإيبك، 2015) بعنوان "آثار النفقات العسكرية على الديون الخارجية في البلدان النامية"، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من آثار النفقات العسكرية على الدين الخارجي مع متغيرات أخرى ثانوية كالانفتاح وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي. وباستخدام بيانات سنوية لـ (36) دولة نامية مختارة للمدة من (1996-2013)، واتباع منهجيات نموذج المربعات الصغرى التجميعية (Pooled OLS Model) ومقدرات البائل الديناميكي (Dynamic Panel Estimations) وفق النظام المعمم (Generalized Method of Moments)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً، وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين الإنفاق العسكري والدين الخارجي، إذ أن الزيادة في الإنفاق العسكري تؤدي إلى زيادة الدين الخارجي ومع تصور هذه البلدان للمخاطر العميقة، فقد لا ينظر إلى هذا الإنفاق على أنه ظاهرة غير عادية لوضعي السياسة. ومن ناحية أخرى، يمكن لهذا النوع من الإنفاق

("Pooled Mean Group Estimator "PMGE") ومقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية ("DFEE Estimator "Dynamic Fixed Effect).
2. حدود البحث

أ. الحدود المكانية: يتضمن البحث اختيار اقتصاديات البلدان المتقدمة، التي تتوفر عنها البيانات المطلوبة والتي تعاني من تغيرات متباينة في نسب العجز في الموازنة العامة نتيجة تعرضها لازمات مالية وصددمات خارجية متنوعة في المدة الزمنية للبحث، إذ تمثلت ببلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وهي (أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، البرتغال، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك وفنلندا).

ب. الحدود الزمانية: يتضمن البحث بيانات سنوية لسلسلة زمنية تمتد للمدة (2002-2019) التي شهدت تقلبات واسعة وآراء متنوعة حول تأثير العجز في الأداء الاقتصادي للبلدان المتقدمة المختارة، وبالنسب المئوية جميعها.

سادساً: مصدر البيانات:

تم الاعتماد في تجميع بيانات متغيرات البحث على البيانات الرسمية من قبل البنك الدولي (WB) والمتضمنة مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، ومنشورات صندوق النقد الدولي (IMF) والمتضمنة مؤشرات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) والمؤشرات التاريخية للدين العام (HPD)، ومنشورات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) والمتضمنة قاعدة بيانات إحصاءات الإيرادات العالمية (GRSD).

سابعاً: الاستعراض المرجعي:

1. دراسة (العركوب، 1997)، أطروحة دكتوراه، بعنوان "عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)"، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم وأشكال العجز في الموازنة العامة للدولة ووجهة نظر المدارس الاقتصادية في أسباب العجز مع دراسة اتجاهاته ومساراته وطرق علاجه في بلدان مختارة حسب الدخل والتوزيع الإقليمي المصنف من قبل البنك الدولي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً، بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، هناك عوامل كان لها تأثير إيجابي في نسبة العجز وتمثلت بـ (التضخم، وعرض النقد، والإنفاق الاجتماعي، والإنفاق الجاري على الرواتب والأجور). بينما كانت للضرائب غير المباشرة تأثيراً سلبياً في نسبة العجز. ثانياً: بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، هناك عوامل كان لها تأثير إيجابي في نسبة العجز وتمثلت بـ (الإنفاق الاجتماعي، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق على التسليح). بينما كانت عوامل أخرى لها تأثير سلبي في نسبة العجز تمثلت بـ (النمو الاقتصادي، والضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة). وأخيراً: بالنسبة للبلدان مرتفعة الدخل، فقد كان للإنفاق العسكري تأثير سلبي في نسبة العجز.

درجة التقدم والنظام الاقتصادي السائد فيه، لذا يمكن أن نعرف السياسة المالية بأنها: برنامج عمل يتضمن مجموعة من الإجراءات المالية التي تخططها وتنفذها الحكومة بواسطة أدواتها الإنفاقية والضريبية والاقتراضية لإحداث آثار مرغوبة، فضلاً عن تجنب آثار غير مرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كافة؛ وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف المخطط لها، أهمها الاستخدام الكامل والنمو الثابت المستمر في المدى الطويل واستقرار المستوى العام للأسعار.

ثانياً: أنواع السياسة المالية: Type of fiscal policy

تتضمن السياسة المالية إدارة واستخدام الموازنة العامة للبلاد (النفقات العامة والإيرادات العامة)، والتي يتم بها التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي. وهناك طرائق عدة لتصنيف السياسة المالية، وسيتم التركيز على السياسات المرتبطة بالتقلب الدوري للاقتصاد لأنه يعكس الوضع المالي للبلاد، وكالاتي:

1. السياسة المالية المسايمة للدورة الاقتصادية: Pro-cyclical fiscal policy

وهي السياسات التي تكون منسجمة مع اتجاه الدورات الاقتصادية؛ إذ تنطوي على زيادة النفقات الحكومية وتخفيض معدلات الضرائب في مرحلة الرواج. أما في مرحلة الكساد، فإن النفقات الحكومية سوف تنخفض ومعدلات الضرائب سوف تزداد (Thien and Hoi, 2016, p74). بمعنى آخر زيادة فائض الموازنة في فترات الازدهار وتخفيضه في فترات الركود وذلك من أجل التخفيف من التقلبات في الاقتصاد (داغر وصلال، 2018، ص42).

وتؤكد دراسة (Ilzetzki and vegh (2008) بأن السياسة المالية في البلدان النامية مسايمة للتقلبات الدورية، على عكس البلدان الصناعية (ذات الدخل المرتفع)؛ إذ تكون السياسة المالية معاكسة للتقلبات الاقتصادية (Ilzetzki and vegh, 2008, p1). بمعنى أدق أن السياسة المالية في البلدان النامية تكون أكثر استجابة للدورات الاقتصادية، لأن النفقات العامة تكون أقل عند انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتزداد مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (Thien and Hoi, 2016, p75). ويرجع السبب في إتباع البلدان النامية للسياسة المالية المسايمة إلى أن بعض هذه البلدان (وبشكل خاص المنتجة للنفط) تكون أغلب إيراداتها متأتية من مصادر خارجية من ناحية، وضعف مصادر إيراداتها المحلية من ناحية أخرى (Manasse, 2006, p8).

أما في بعض البلدان ذات الأسواق الناشئة والنامية (كالمكسيك، والنرويج، وشيلي وغيرها) قد نجحت بمواجهة الدورات الاقتصادية وإتباع سياسة مالية معاكسة لاتجاه الدورات الاقتصادية، والسبب في ذلك يرجع إلى نتيجة تحسن وضعها المالي للمدة (2000-2007)، بعد أن انتهجت حزمة من الإصلاحات القانونية والإدارية والمالية والقضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد فضلاً عن التحديات التي تواجه الاستثمارات (عبدالله، 2019، ص47).

2. السياسة المالية المضادة للدورة الاقتصادية: Counter-cyclical fiscal policy

العام أن يجعل نظام الدفاع لبلد ما أكثر قوة لمدة زمنية متوقعة في مقابل خلق اقتصاد أكثر هشاشة. ثانياً، أن الإنفاق العسكري يعد أحد أهم بنود الإنفاق في موازنات الحكومة المركزية والتي تؤثر على الاقتصاد في المستقبل من خلال تأثيره الإيجابي على مستوى الدين الخارجي. ثالثاً، إذ كانت الحكومات قادرة على خفض الإنفاق العسكري فإنه سيتم تحويل هذه الموارد إلى مناطق أكثر إنتاجية وهذا ما سيجفز النمو الاقتصادي للبلدان وبالتالي يمكن تخفيض رصيد الدين الخارجي بشكل خاص وعجز الموازنة بشكل عام.

5. A study (Barisik and Baris, 2017) Titled "Impact of governance on budget deficit in developing countries"

دراسة (باريسيك وباريس، 2017) بعنوان "تأثير الحوكمة على عجز الموازنة في البلدان النامية"، تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين عجز الموازنة والحوكمة من خلال تحليل بيانات البانل في (123) دولة نامية وللمدة (2002-2014)، وباستخدام أنموذج البانل وفق أنموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) والتأثيرات العشوائية (Random Effect Model). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً، وجود أثر إيجابي ومعنوي لاستقرار السياسي والجودة التنظيمية مع عجز الموازنة العامة، وبما أن هذه المؤشرات تتراوح بين (+2.5) أي أن المؤشر يتجه نحو التحسن وبين (-2.5) أي أن المؤشر يتجه نحو التراجع، فإن التحسن في هذه المؤشرات سوف يؤدي إلى انخفاض الموازنة العامة. ثانياً، عدم وجود علاقة ذات أثر معنوي بين مؤشري فاعلية الحوكمة ومؤشر السيطرة على الفساد في عجز الموازنة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للسياسة المالية وعجز الموازنة العامة

أولاً: مفهوم السياسة المالية: Concept of fiscal policy

لقد تعددت وتتنوع مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ إذ أخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الدور الحيادي إلى التدخل في كونها منتجة ومستهمة في النشاط الاقتصادي. وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق أهداف معينة (خلف الله، 2017، ص25).

كما ويعرفها الدباغ والجورمد بأنها السياسة الاقتصادية للحكومة، التي يستخدم فيها كل من الإنفاق الحكومي المباشر أو التحويلات أو الضرائب (الدباغ والجورمد، 2003، ص147)، بمعنى استخدام الإنفاق العام والضرائب والاقتراض من أجل زيادة أو تحقيق الطلب الكلي حسب ما تتطلبه الحالة الاقتصادية في حينها ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل قدر المستطاع (Making, 1971, p5).

وعليه يتضح مما سبق بأنه لا يوجد مفهوم موحد للسياسة المالية ومتفق عليه من قبل المتخصصين بالفكر المالي، لاختلاف الدور الذي تلعبه من بلد لآخر بحسب

تعد السياسة الإقتراضية من أدوات التوجيه الاقتصادي المهمة التي تساهم في تمويل المشروعات الإنتاجية ودفع عجلة التنمية ولكن شرط عدم الإساءة في استخدامه، إذ يعتبر تمويل العجز عن طريق الدين العام سياسة مجدية لها إيجابيات على الاقتصاد القومي طالما أن الاقتصاد يعمل في ظروف الركود، وله سلبيات كثيرة عندما يساء استخدامه كإنفاق استهلاكياً أو في حالة عدم توجيهه نحو القطاعات الاستراتيجية التي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي (عبد الرحيم وآخرون، 2016، ص 47). إذ يمكن تعريف السياسة الإقتراضية بأنها مجموعة ما حصلت عليه تلك الدولة من قروض عامة (داخلية وخارجية) وفوائدها ضمن مدى زمني محدد (العركوب، 2009، ص 50).

رابعاً: محددات السياسة المالية: Fiscal policy determinants

يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة محددات اقتصادية وسياسية تكون مواكبة للسياسة المالية في تحقيق الأهداف المسطرة، ومن بين هذه المحددات هي كالآتي:

1. إسهام الحكومة في تحديد فاعلية السياسة المالية

غالباً ما تتسبب الفروق في فاعلية السياسة المالية، بما في ذلك الفساد والمحسوبية، بضعف العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات من ناحية ونتائجها من ناحية ثانية في البلدان المختلفة؛ ولذلك، فمن الضروري لتحليل خيارات السياسة المالية البحث في الأبعاد المختلفة لنوعية الحكومة، كتلك التي تجسدها مؤشرات الحكومة العالمية.

ومن أبرز وأهم الكتابات حول السياسة المالية والحكومة، تلك التي أعدها كل من Perotti and Alesina (1999) و (Tabellini and Person, 2004) وأوضحوا أن القواعد الدستورية والمؤسسات التي تُعنى بالميزانية تحدد بشكل كبير مخرجات السياسة المالية، لا سيما في الحفاظ على ميزانية متوازنة. من جهتهم، أشار (Alesina and others, 2008) إلى أن الفساد يعزز طابع السياسة المالية المسابير للدورة الاقتصادية، لا سيما في الأنظمة الأكثر فساداً. أما (Frankel and others, 2011) فقد خلصوا إلى أن تحسن جودة المؤسسات من شأنه أن يعيد الطريق أمام اعتماد سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية في البلدان النامية (كمال والسعيد، 2017، ص 4). عليه، يمكن دراسة الرابط بين الحكومة والسياسة المالية في جانبين، هما:

❖ **الجانب المتعلق بتخصيصات الإنفاق العام:** إن الإنفاق العام يكون له أثار أقوى في البلدان ذات الحكومة الجيدة مقارنة بالبلدان التي يتجسدها الفساد والتحديات السياسية، إذ يندرج ضعف المؤسسات وعدم جودتها ضمن العوائق الرئيسة التي تحول دون قيام البلدان النامية (والعربية بشكل خاص) بتنفيذ سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية والعكس صحيح في حال إذ كانت المؤسسات ذات جودة عالية .

❖ **الجانب المتعلق بإدارة الإيرادات:** يمكن للمؤسسات وهيكلها الأساسية أن تفسر أنماط الإنفاق المفرط للإيرادات العامة فضلاً عن أنماط انخفاض تحصيل الإيرادات، ففي البلدان النامية (والعربية بشكل خاص)

وهي السياسة التي تؤدي إلى تحريك الاقتصاد في اتجاهات مضادة لفعل قوى الدورة الاقتصادية. وهذه السياسة تحفز الاقتصاد أثناء مرحلة الانكماش الاقتصادي وتفيد الطلب أثناء فترات التوسع الاقتصادي (جوارتيني واستروب، 1988، ص 305-306). أي هي السياسة القائمة على إدارة العجز أثناء فترات الركود الاقتصادي وإدارة الفائض أثناء فترات الازدهار، بمعنى آخر كبح النشاط الاقتصادي مع تخفيض العجز الحكومية أثناء فترات الازدهار وتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة العجز الحكومية أثناء فترات الركود (العبيدي، 2016، ص 24).

ثالثاً: أدوات السياسة المالية: Fiscal policy tools

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تساعدها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات بالآتي:

1. السياسة الإنفاقية: Expending policy

تركز الأدبيات المالية على السياسة الإنفاقية باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية المهمة والرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل التأثير على موازنتها العامة، إذ أخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية لسنة 1929، إذ يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفيز النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية 2008 فقد استعملتها الدول من أجل التخفيض من حدة عجز الموازنة الذي تعاني منه جراء الأزمة، فمعظم الدول التي تأثرت بالأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه (محمد، 2018، ص 49). إذ يمكن تعريف السياسة الإنفاقية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام والتي تنتهجها الدولة من أجل التأثير في الطلب الكلي (بتحفيزه أو تخفيضه) بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دروري، 2014، ص 133).

2. السياسة الضريبية: Taxing policy

تمثل الضريبة في الوقت الحاضر أحد أهم المصادر الرئيسة للإيرادات العامة لمعظم البلدان النامية والمتقدمة بصورة استثنائية، سواءً من حيث حجمها المطلق أو من حيث نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (خلف، 2008، ص 169)، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تغله من موارد مالية فقط، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، ولما تثيره الدراسات الضريبية من مشاكل اقتصادية، وقانونية، واجتماعية بل وسياسية من ناحية، وما يترتب عليها من أثار اقتصادية تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاديات القومية مهما اختلفت أوضاعها الاقتصادية (معط الله، 2015، ص 33). إذ يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بهدف تغطية النفقات العامة من ناحية، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد، من ناحية ثانية (مصطفى، 2017، ص 18).

3. السياسة الإقتراضية (إدارة الدين العام): Borrowing policy

سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، كما يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال وأصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية) (حسنوي وشاوش، 2016، ص 22).

خامساً: مفهوم عجز الموازنة العامة: Concept of public budget deficit

تعد مشكلة العجز في الموازنات العامة إحدى أهم المشكلات الاقتصادية المحورية التي لها آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي، فضلاً عن كونها من الموضوعات التي اشتد الجدل حولها ولاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت الأزمات المالية والاقتصادية والتي أدت إلى تزايد الدين العام ومستويات العجز، إذ يمكن تعريف عجز الموازنة العامة وفق المفهوم التقليدي على أنه: الفرق بين مجموع النفقات العامة والإيرادات العامة للحكومة، ولفترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة واحدة (عيسى، 2019، ص 3)، كما يمكن أن يعرف على أنه الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة وفي هذه الحالة تضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض مما يؤدي إلى تزايد الدين العام (محمد وهجيرة، 2020، ص 225)، ويحدث العجز في الموازنة العامة عندما يكون إنفاق الحكومة أكثر من محصلاتها الضريبية، وقد يؤدي خفض معدلات الضريبة إلى حدوث عجز إذ لم يقابلها انخفاضاً في الإنفاق العام (Morina and Misiri, 2019, p 96).

وعليه، مما سبق، يمكن أن نعرف عجز الموازنة العامة على أنه "الحالة التي تظهر عندما لا تتمكن الدولة من تغطية نفقاتها العامة بسبب محدودية إيراداتها العامة، مما يدفع بها إلى البحث عن مصادر ثانوية للتمويل؛ لتغطية هذا العجز".

سادساً: أنواع عجز الموازنة العامة: Types of public budget deficit

1. العجز الشامل: إن هذا النوع من العجز يكون أشمل وأوسع من المفهوم التقليدي الذي يستثني الدين العام ويقتصر على الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، فهو يشمل الكيانات الحكومية جميعها المتمثلة بالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية ومشاريع الدولة العامة، وعليه يتمثل العجز بهذا المقياس بالفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية والقطاع العام ومجموع النفقات الحكومية والقطاع العام مضافاً إليه فوائد الديون المستحقة (تنيرة، 2019، ص 31).

2. العجز الأساس: ويستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون هي لعمليات قد تمت في السابق أي في فترة زمنية سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية، أي إنه يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة (لخضر ونسرين، 2017، ص 504).

تعزى أنماط انخفاض تحصيل الإيرادات جزئياً إلى الفساد. ولا سيما الإيرادات من الضرائب التي تتطلب تفاعلاً متكرراً بين السلطات الضريبية والأفراد. وفيما يتعلق بفرض الضرائب، توجد أيضاً علاقة بين ارتفاع مستويات الديمقراطية المباشرة وزيادة الرغبة في دفع الضرائب في البلدان المتقدمة والناشئة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، ص 90-91).

❖ الجانب المتعلق بإدارة الدين العام: يلعب الاستقرار الاقتصادي والسياسي دوراً جوهرياً في تخفيض الآثار السلبية لإدارة الدين العام. فعندما تمتلك الدولة ديمقراطية ومؤسسات قوية وسياسات مستقرة فإن التأثير السلبي لإدارة الدين العام على النمو الاقتصادي سوف يقل ويرتفع المستوى الحرج للدين العام، والعكس صحيح. وبناءً على ذلك، فإن الآثار السلبية للدين على النمو يظهر مبكراً عند مستويات منخفضة أو متوسطة للدين العام في الدول النامية ذات المؤسسات والسياسات غير الكفؤة التي تنفق إلى الديمقراطية، بينما لا تظهر أو تظهر متأخرة عند مستويات مرتفعة لهذا الدين في الدول المتقدمة ديمقراطياً والتي تمتلك سياسات ومؤسسات كفؤة (Reinhart and Rogoff, 2010, p 573-574).

2. مستوى الوعي الضريبي في البلد وكفاءة جهاز التحصيل الضريبي:

تعاني معظم البلدان النامية من عدم توفر الأجهزة الإدارية والتنظيمية المرتفعة الكفاءة واللازمة لتطبيق أحكام قوانين الضرائب المباشرة لخصر المكلفين بها وتقدير وجباية ما يستحق عليهم؛ إذ تتطلب هذه الأمور إدارة كفؤة لمراجعة ما يقدمه المكلفون من إقرارات، وربط الضريبة بالظروف الشخصية لكل مكلف. فضلاً عن تهرب المكلفين من دفع الضريبة لعدم تقديرهم لأهمية ومدى إنتاجية الإنفاق العام، والذي يقتضي من جانبهم ضرورة مساندة بتوفير الموارد الضريبية الكافية (الجوزي، 2014، ص 126).

وبما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأي بلد، وهي تتناسب طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للبلد، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، إذ إن هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد الضرائب جميعها في تحصيلها فضلاً عن الطاقة الضريبية على درجة الوعي الضريبي من ناحية، وعلى مستوى كفاءة جهاز الضريبة الذي يقوم بعملية التحصيل من ناحية ثانية، وعليه فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفوء عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد (محي الدين، 2018، ص 37).

3. وجود سوق مالي: تعد سياسة السوق المفتوحة من السياسات التي يتبناها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي فإن وجود أسواق مالية يوفر أو تفتح مجالات واسعة أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود أسواق مالية منظمة في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع

تعد الإيرادات الضريبية أحد أهم المصادر الداخلية المستخدمة لتمويل العجز في الموازنة العامة، لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في علاج هذا العجز وفي تمويل الإنفاق العام، وذلك عن طريق رفع معدلاتها أو فرض ضرائب جديدة أو التخفيف من حجم الإعفاءات الضريبية، وعلى أي حال فإن هذه الزيادة في الضرائب تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة وتحقيق فوائض مالية توجهها لتمويل عجز الموازنة؛ فضلاً عن امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مع الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المحتملة من استخدام الضرائب كمصدر للتمويل (عيسى، 2019، ص 14).

ففي اقتصاديات البلدان المتقدمة تعد الضرائب طريقة ناجحة لتمويل عجز الموازنة؛ وذلك لتطور الجهاز الضريبي، أما في اقتصاديات البلدان النامية نجد صعوبة في استخدام الضرائب في تمويل العجز وذلك لعدم كفاءة الجهاز الضريبي، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عند فرض الضريبة؛ إذ تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الادخار الخاص والاستهلاك الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار مقابل ارتفاع الإنفاق العام، وبدوره هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، فعند فرض ضريبة منخفضة على الدخل تكون آثارها معاكسة لآثار الإنفاق العام فينجم عنها زيادة الدخل، ومن ثم يزداد الطلب الاستهلاكي ويؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، أما عند فرض ضريبة مرتفعة فينجم عنها العكس (حسن وسعيد، 2004، ص 283).

ب. التمويل من خلال الاقتراض من الجمهور (التزام المالي)

يعد تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض غير المصرفي (من الجمهور)، وذلك عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد، تمويلاً غير تضخمي، والذي قد يكون له أثر انكماش في الطلب الخاص؛ إذ تعد السندات إحدى الوسائل المستخدمة لتغطية الزيادة في الإنفاق العام، وقد يكون تمويل العجز بوساطة إصدار السندات غير مرغوب فيه، فالعديد من الاعتراضات تنشأ عندما يزداد عرض السندات وتتنخفض أسعارها، فلكي تحسن الحكومة من جاذبية السندات فلا بد منها أن تعرض السندات بسعر أقل وترفع أسعار الفائدة وبالتالي خلق مزاحمة على الموارد المالية بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما يعني قيام الدولة بسحب جزء من موارد القطاع الخاص وتحويلها للحكومة وعندئذ سينخفض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما في ذلك الإنفاق الاستثماري، مسبباً في انخفاض الطلب الكلي للأفراد وبمقدار يساوي حجم شراء الأفراد لتلك السندات وبالتالي هبوط حجم الاستثمار مقابل ارتفاع الإنفاق العام (عيسى، 2019، ص 14) و (حناشي، 2019، ص 17).

ج. التمويل من خلال المصارف التجارية

إن تمويل عجز الموازنة عن طريق المصارف التجارية له العديد من الآثار، أهمها:
أولاً: إن الاقتراض من المصارف التجارية التي تمتلك فائض مالي لتمويل عجز الموازنة العامة لن ينجم عنه تأثيراً على استثمار القطاع الخاص ومن ثم تزداد كمية النقود المعروضة من التوسع في منح الائتمان المصرفي وبدوره يزداد الدخل بسبب زيادة الإنفاق العام.

3. العجز الجاري: ويعبر هذا النوع عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد الذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق العام والإيرادات العامة لكل الهيئات مطروحاً منها الإنفاق الحكومي لسداد الديون المتركمة من السندات السابقة، بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية (عبد المطلب وعباس، 2019، ص 434).

4. العجز المقصود (الدوري أو المنظم): ويشير هذا النوع من العجز إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فينولد العجز المقصود (سالم، 2012، ص 295).

5. العجز الهيكلي: يحدث هذا العجز عند عدم تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام، ويصبح بذلك العجز دائم ويتبرج بعدم توازن الجهاز المالي كله. ويعود هذا الوضع إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل. بمصادره جميعها أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجياً كافياً (العركوب، 1997، ص 23).

6. عجز الضعف وعجز القوة: يعد هذا النوع من الأنواع الجديدة للعجزات العامة للدولة؛ إذ إن عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة من ناحية، والإنفاق غير العقلاني أو غير الرشيد للدولة من ناحية أخرى. أما عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات العامة سواءً أكانت بشكل إعانات أم مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي (شاني والجوري، 2013، ص 156).

7. العجز الأسمي والحقيقي: يمثل العجز الأسمي مقدار فرق التطابق الرقمي في الموازنة العامة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بغض النظر عن العوامل الاقتصادية، أما العجز الحقيقي فيمثل العجز الأسمي المعدل وفق نسبة التضخم. إن ظاهرة التضخم تمحو الدين (العجزات المتركمة – الفوائد المتركمة)، إذ إن الدين يتلاشى عن طريق ظاهرة التضخم، والعجز يساوي معدل الزيادة في الدين من سنة إلى أخرى (David, 2006, p 382-383)، ومن ثم فإن ظاهرة التضخم تؤثر في العجز بوساطة المعادلة الآتية:

العجز الحقيقي = العجز الأسمي – (التضخم X خدمة الدين العام)

سابعاً: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة: **Methods of financing the public budget deficit**

1. تمويل عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية:
أ. التمويل من خلال الضرائب

إن اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي يمكن أن يكون بسبب الاضطرابات والحروب التي تحد من قدرة الحكومة على جمع الضرائب، أو يمكن أن تكون ناجمة عن صدمة اقتصادية كبيرة، على سبيل المثال هبوط كبير في أسعار المادة الخام والتي تمثل المادة الرئيسية لبلد المصدر وكذلك المصدر الأساس للإيرادات العامة لبعض البلدان النفطية، أو قد تكون مع بداية عملية التنمية الاقتصادية وذلك لاتجاه الدولة إلى إقامة المشروعات العامة اللازمة للتنمية بجانب التزامها بتقديم الخدمات الاجتماعية كخدمات الصحة العامة والتعليم، في هذه الحالة تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة؛ نظراً لجمود النظام الضريبي أو لعدم قدرة الحكومة وبشكل متزايد على الاقتراض من الأفراد أو من الخارج لتمويل هذا العجز، وكنيجة لذلك تلجأ الحكومة وبشكل متزايد إلى مصدر آخر للتمويل وهو عملية خلق النقود Money Create. (شاني، 2011، ص 36). إذ يقصد بالتمويل التضخمي قيام الحكومة بسداد جانب من عجز الموازنة العامة بوساطة الاقتراض من البنك المركزي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما يعني زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب الكلي زيادة لا يقابلها في معظم الأحيان في الدول النامية-زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي. (قناوي، 2006، ص 41-42)، وعليه يمكن القول بأن لجوء الحكومة إلى هذه الأداة يجب أن يكون مرتبطاً بالآثار التي يمكن أن تنجم عنه، أي إنه إذا ثبت يقيناً أن لهذا النوع من الاقتراض آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي، كما يحدث في حالات الكساد مثلاً عندما يكون هناك عوامل إنتاج عاطلة، ويترتب أن تؤدي هذه الكمية النقدية الجديدة إلى تشغيل عوامل الإنتاج العاطلة، وبالتالي التخفيض في حجم البطالة، وزيادة حجم الإنتاج، في هذه الحالة تكون منفعته أرجح من مضارته، وبالتالي يمكن اللجوء إليه (حناشي، 2019، ص 21).

ونظراً لوجود موارد معطلة في البلدان النامية فإنها غالباً ما تلجأ إلى الإصدار النقدي للمساعدة في تشغيل هذه الموارد لغرض زيادة الإنتاج، وإن هذه الزيادة إذا توافقت مع زيادة المعروض النقدي فلن يكون هناك أية مشكلة، ولكن الحالة العامة لهذه البلدان هي مشكلة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فيؤدي الارتفاع في المعروض النقدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في العرض الكلي للسلع فترتفع الأسعار وتبدأ الضغوط التضخمية بالظهور، مما يؤدي إلى هبوط الميل للادخار، والذي تحتاجه هذه الدول؛ كونه جزءاً من التراكم الرأسمالي، والسبب في انخفاض مستوى الادخارات المحلية في هذه البلدان يعود إلى ضعف مستويات الدخل.

أما في البلدان المتقدمة، فهناك اتجاه نحو نقص التشغيل والبطالة بسبب الفرق بين الطلب الكلي وحجم الإنتاج الممكن، وفي مثل هذه الحالة تتدخل الدولة حتى تستطيع التأثير على الطلب الكلي؛ لتعويض الانخفاض في الطلب الخاص، ولا سيما الطلب الاستثماري فيزداد الإنفاق العام تبعاً لذلك، وهذه الزيادة تمول بجزء منها عن طريق الإصدار النقدي وهذه العملية لا تشكل خطراً لاقتصاديات هذه البلدان كونها تتمتع بإمكانيات ضخمة ومرونة عالية في الجهاز الإنتاجي مما يسمح باستيعاب كميات إضافية من

ثانياً: أما إذا كانت المصارف التجارية لا تمتلك فائض مالي لتمويل عجز الموازنة؛ فإنها تستجيب إلى إقراض الحكومة بالآتي:

- ❖ يعزى إلى دور البنك المركزي في استخدام إحدى أدوات السياسة النقدية لزيادة احتياطات البنوك التجارية عن طريق تخفيض الاحتياطي النقدي القانوني، لأن زيادة هذه الاحتياطات التي بدورها تقوم بمنح المصارف التجارية الائتمان أو دخول السوق المفتوحة الذي يمكن المصارف التجارية من الاقتراض من الحكومة، سيؤدي إلى توسع كمية النقود المعروضة، وارتفاع مستوى الأسعار.
- ❖ تلتزم المصارف التجارية في تخفيض الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص ورفع كلفة الاقتراض (سعر الفائدة) فلا ينجم عنه زيادة في عرض النقد، بمعنى آخر إن الطلب على الأموال الموجهة إلى الاقتراض يكون أكبر من طرح السندات الحكومية في السوق المفتوحة وبيعها إلى الجمهور، فإن التنافس يكون بين سندات قطاع الجمهور وسندات قطاع الحكومة وبالتالي يزداد الطلب على الأموال الموجهة إلى الاقتراض، ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة وينخفض بيع سندات قطاع الجمهور وبدوره ينخفض إنفاق القطاع الخاص (علوش وآخرون، 2019، ص 97-98).

2. تمويل عجز الموازنة العامة من المصادر الخارجية:

يعد التمويل الخارجي من أكثر الأساليب استخداماً في البلدان النامية لتمويل العجز في موازنتها العامة نتيجة لافتقارها إلى إمكانية التمويل من مصادرها الداخلية باستثناء التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد)، ومن أهم أشكال هذا التمويل هي:

- ❖ **المنح:** التي قد تتخذ بشكلين: أولهما، الشكل النقدي؛ إذ تقوم البلدان المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لبلد آخر يعاني من العجز في موازنته العامة. وثانيهما، الشكل العيني؛ أي تكون بشكل مساعدة سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى وهذه السلع تباع محلياً، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها في تمويل العجز في موازنتها. وإن هذه المبالغ المتحصل عليها قد تستخدم لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال مشروعات البنية الأساسية التي تساعد الحكومة المتلقية للمساعدة في تخفيض عجز الموازنة العامة.
 - ❖ **القروض الميسرة أو التفضيلية:** وتتميز هذه القروض بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق؛ فضلاً عن أن فترة السماح بالسداد تكون طويلة نسبياً، وهذه القروض قد تمنح من قبل بلدان أو مؤسسات دولية وتكون مرتبطة بمشروعات محددة.
 - ❖ **القروض التجارية:** وهذه القروض تأتي بشكل رئيس من البنوك التجارية الأجنبية، التي قد تستغرق شهور عدة أو مدة طويلة من الزمن، وقد تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك وفنزويلا وغيرها (الفارس، 1997، ص 133).
- ## 3. تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم):

بأسلوب جمع البيانات (Panel Data)، التي يمكن أن تعرف بأنها مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية (Cross Section) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series)، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند مدة زمنية معينة أي بيانات (البلدان، الأقاليم، الشركات، الأسر، الوحدات... الخ) المرصدة عبر مدة زمنية معينة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أي أن هذا النموذج يقوم بدمج البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية في آن واحد (الجمال، 2012، ص 268).

ففي حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنة الحالية بقيمتها في السنوات الماضية، فإن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في النموذج، وعليه سيكون لدينا نموذج ديناميكي، وفي هذه الحالة فإننا سوف نتعامل مع أنماذج الإبطاء الزمني وخير مثال على ذلك هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-regressive Distributed Lag Model) الذي قام بتطبيقه كل من (Pesaran and Shin, 1999) وفي عام (2001) قام بتطويره كل من (Pesaran et al, 2001).

3. مرحلة اختبار النموذج:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وكالاتي:

المجموعة الأولى: اختبارات ما قبل تقدير النموذج: ويتم تنفيذ هذه الاختبارات وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: ويتم في هذه المرحلة إجراء اختبار الاعتمادية للمقاطع العرضية من أجل تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة (السكون) لبيانات البانل (Unit Root Tests Panel)، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت من الجيل الأول أو الثاني.

المرحلة الثانية: بعد أن يتم إجراء اختبارات المرحلة الأولى والتأكد من عدم وجود اعتماد مقطعي بين المقاطع العرضية، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية والتمثلة بإجراء اختبارات السكون للتأكد من رتبة المتغيرات ثم نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لفحص العلاقات بين المتغيرات على المدى الطويل ثم تنتهي هذه المرحلة بتحديد فترة الإبطاء اللازمة لتقدير النموذج.

4. منهجية تحليل البانل الديناميكي: Dynamic Panel ARDL Model

أن منهجية تحليل البانل الديناميكي، وبناءً على ما سبق ذكره من شروط رئيسية يجب تحققها للبدء بعملية التطبيق للنموذج وأهمها اكتشاف العلاقات التكاملية عن طريق اختبارات كل من جذر الوحدة والتكامل المشترك للبيانات الطولية، ستكون وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تطبيق نماذج البيانات الطولية الديناميكية باستخدام المقدرات الثلاثة الآتية

أ. مقدر وسط المجموعة: Mean Estimator Group

النقود، تترتب عليها زيادة في الطلب على أموال الاستهلاك والاستثمار فيزداد الإنتاج والتشغيل (منير، 2006، ص 66-67).

المبحث الثالث: توصيف منهجية التحليل القياسي

والنموذج المستخدم في البحث

أولاً: بناء النموذج القياسي

1. مرحلة توصيف النموذج:

ويتم في هذه المرحلة التعرف على المتغيرات التي سيتضمنها النموذج القياسي المطلوب تقديره فضلاً عن مصدر بيانات هذه المتغيرات، وعليه فإن الصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$BD = f (ME , SE , TB , TD , CC) \dots\dots\dots(1)$$

إذ إن:

DB: يمثل المتغير المعتمد، الذي تم التعبير عنه بمؤشر الأوضاع المالية للموازنة العامة: فهي تمثل سجل الوقائع المالية الخاصة بالدولة، وتعكس البيانات المدرجة في الموازنة العامة إجمالي الإيرادات العامة مطروحاً منها إجمالي الإنفاق العام، فهي إما تكون في حالة فائض (+) عندما تكون الإيرادات العامة تفوق الإنفاق العام، أو في حالة عجز (-) عندما يكون الإنفاق العام يفوق الإيرادات العامة، وهذا ما يمثل بالعجز الأساس في الموازنة العامة للدولة.

ME: يمثل الإنفاق العسكري؛ إذ يشمل كل ما ينفق على رواتب أفراد القوات المسلحة وتجهيزاتهم فضلاً عن صفقات الأسلحة ونفقات صيانتها.

SE: يمثل الإنفاق الاجتماعي؛ إذ يتألف هذا المؤشر من الإنفاق على الصحة العامة مضافاً إليه الإنفاق على التعليم.

TB: يمثل العبء الضريبي؛ إذ يتألف هذا المؤشر من إجمالي الضرائب المباشرة مضافاً إليها إجمالي الضرائب غير المباشرة.

TD: يمثل إجمالي الدين العام؛ إذ يتألف هذا المؤشر من إجمالي الدين الداخلي العام مضافاً إليه إجمالي الدين الخارجي العام.

CC: يمثل مؤشر السيطرة على الفساد؛ إذ يعد أحد مؤشرات الحوكمة السنته التي استخدمها البنك الدولي لمعرفة وقياس السيطرة على الفساد في بلدان العام وتتراوح قيمته بين (-2.5) الذي يشير إلى عدم قدرة الحكومة في سيطرتها على الفساد (أي إن الفساد قوي)، وبين (+2.5) الذي يشير إلى إمكانية الحكومة في السيطرة على الفساد (أي إن الفساد ضعيف أو قليل).

2. مرحلة تقدير النموذج:

بعد أن يتم توصيف النموذج وتحديد متغيراته والبلدان التي سيتضمنها، تأتي المرحلة الثانية، وهي مرحلة التقدير لمعاملات النموذج، ولكن قبل القيام بهذه المرحلة لابد لنا من معرفة رتبة المتغيرات عن طريق إجراء اختبارات جذر الوحدة (السكون) لبيانات البانل، فضلاً عن اختبار التكامل المشترك لتحديد طبيعة النموذج فيما إذا كان ساكناً أم متحركاً (ديناميكياً).

ولأجل معرفة ذلك، فإنه سيتم الاعتماد في عملية القياس والتقدير على نموذج بيانات البانل أو ما يعرف

التجانس بين مصطلح الخطأ والمتغير التابع المتأخر في حالة صغر حجم العينة (Samargandi et al., 2014, p 12). ومن أهم الافتراضات الأساسية التي طرحها Pesaran et al (1999) لمقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE)، هي:

- ❖ إن شروط حد الخطأ تكون غير مرتبطة بشكل متسلسل ويتم توزيعها بشكل مستقل عن معاملات الانحدار.
- ❖ هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- ❖ إن المعلمات في المدى الطويل مقيدة لتكون هي نفسها عبر البلدان.
- ❖ كما إن المقدر مرن أيضاً بما يكفي للسماح بتجانس المعلمات في المدى الطويل عن طريق مجموعة فرعية وأحد من عوامل الانحدار و/أو البلدان (Erdem et al., 2014, p 412-413).
- ❖ إن مقدر (PMG) يجمع بين كفاءة التقدير المدمج من ناحية، وتجنب مشكلة عدم التناسق (Inconsistency) التي تنتج عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة من ناحية أخرى. وفي ظل هذا الفرض تكون مقدرات (PMG) متنسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدر (MG)، التي تفرض قيوداً على معلمات المدى الطويل (Asteriou and Hall, 2007, p 360).

وعليه استناداً إلى (Pesaran, 1999)، ومن الصيغة الرياضية (1)، فإن تقدير نموذج البانل الديناميكي لعجز الموازنة العامة باستخدام المقدرات الثلاثة (PMG, MG and DFE)، يتم عن طريق استخدام تقنية ARDL (p,q)، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل المقدر (Autoregressive Distributive Lag to estimated Panel Data). وعليه فإن الصيغة القياسية لأنموذج البانل الديناميكي ستأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta(BD_i)_t = \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j^i \Delta(BD_i)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j^i \Delta(X_i)_{t-j} + \phi^i [(BD_i)_{t-1} - \{\beta_0^i + \beta_1^i (X_i)_{t-1}\}] + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

$$i=1, 2, \dots, (8) ; t=1, 2, \dots, 18$$

بوساطتها يمكن التوصل إلى ما يسمى بمعادلة التكامل المشترك.

φ: يمثل معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Form)، الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف نحو توازن المدى الطويل أو سرعة تعديل عجز الموازنة العامة وفائضها نحو علاقتها التوازنية؛ إذ يجب أن يكون قيمة هذا المعامل سالبة ومعنوية وأقل من الواحد الصحيح؛ لكي يكون هناك تصحيحاً للخطأ ويكون هناك إمكانية للعودة إلى الوضع التوازني.

ε_{it}: تمثل حد الخطأ العشوائي للأنموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل المتغيرات الأخرى جميعها غير المقاسة وتلك التي لم يتم ادخالها في الأنموذج، والتي يكون لها تأثير في الوضع المالي للموازنة

يدعو هذا الأسلوب الذي قدمه كل من (Pesaran and Smith) في عام 1995 إلى أن طريقة وسط المجموعة تعطي تقديرات متنسقة لوسط معالم أنموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم الأنموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل بلد (أي تختلف باختلاف البلد). بمعنى آخر أن هذا المقدر يسمح بعدم تجانس جميع المعلمات. غير أنه يعاب على (MG) أنها تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معالم الأنموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر البلدان (عبد اللوي وآخرون، 2018، ص 27).

ب. مقدر وسط المجموعة المدمجة: Pooled Mean Group Estimator

في عام 1999 اقترح بيساران وآخرون مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE) وهي طريقة في أنها تجمع بين كل من مقدر وسط المجموعة (MGE)، والتي تسمح بتفاوت أو اختلاف كل معالم الأنموذج، وبين طريقة التقدير المدمجة التقليدية (Pooled Estimation). وتفرض هذه الطريقة قيد التجانس على المعلمات في المدى الطويل أي أنها تسمح بتفاوت معالم المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ (العبدلي، 2010، ص 22-23).

ت. مقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية: Dynamic Fixed Effect Estimator

يعد هذا الأسلوب الذي اقترحه كل من (Pesaran and Smith) في عام 1999 إلى أنه مشابه جداً لمقدرة (PMG)، إذ يفرض قيوداً على معامل الانحدار وتباينات الخطأ لتكون متساوية عبر جميع البلدان على المدى الطويل. كذلك يعمل أنموذج (DFE) على تقييد سرعة معامل الضبط ومعامل المدى القصير ليكون متساوياً أيضاً. ومع ذلك، يشير كل من (Baltagi, Gri and Xiong 2000)، إلى أن هذا الأنموذج يخضع لتحيز المعادلة المترامن على أساس

إذ إن:

Δ: تمثل الفروق للمتغيرات (للمعتمد ولكل متغير مستقل).

i and t: يمثلان البلد والزمن على التوالي.

p: تمثل عدد فترات التأخيرات الزمنية.

BD: المتغير المعتمد، المتمثل بعجز الموازنة العامة وفائضها.

X: تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

γ and δ: تمثل معاملات العلاقة على المدى القصير (Short-run Coefficients)، أي هي المسؤولة عن وجود العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرات المستقلة المتأخرة والمتغير التابع المتأخر.

β: تمثل معاملات المدى الطويل. تمثل معالم العلاقة في المدى الطويل (Long-run Coefficients)، والتي

الاختبار على المفاضلة بين المقدرات الثلاثة من خلال الفرضيات الآتية (العبدلي، 2010، 23):

أ. **المفاضلة بين أنموذج MG and PMG:** إذا كانت قيمة (Chi-sq) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية أكبر من 5%، أو القيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من 0.05%، فإن هذا يشير إلى قبول فرضية العدم، التي تنص على أن مقدر وسط المجموعة المدمجة هو الأفضل في التحليل. أما إذ القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05%، فإن الأنموذج الأفضل هو مقدر وسط المجموعة.

ب. **المفاضلة بين أنموذج PMG and DFE:** إذا كانت قيمة (Chi-sq) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أكبر من 5% فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن مقدر وسط المجموعة المدمجة هو الأفضل في التحليل. أما إذ القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05%، فإن المقدر الأفضل هو مقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية (Asteriou and Hall, 2007, p 348-349).

ثانياً: قياس وتحليل أنموذج البحث:

المرحلة الأولى: اختبار اعتمادية المقاطع العرضية: Cross-Section Dependence

العاملة للبلد كالاسـتقرار السياسي ومعدل التضخم.....الخ.

المرحلة الثانية: مرحلة المفاضلة بين المقدرات الثلاثة

بعد تقدير المقدرات الثلاثة (MG, PMG and DFE) نقوم بتطبيق اختبار (Hausman) لقياس الكفاءة النسبية والاتساق بين المقدرات الأنفة الذكر، أي فحص فرضية تجانس المعلمات في المدى الطويل، وذلك من خلال معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المقدرات (MG and PMG) من ناحية والمقدرات (PMG and DFE) من ناحية أخرى وأخيراً اختبار المقدر الملائم للبحث، وتأخذ إحصائية هذا الاختبار الصيغة الآتية:

$$H = \hat{q} [Var(\hat{q})]^{-1} \hat{q} \sim X_k^2 \dots \dots \dots (3)$$

إذ أن:

\hat{q} : تمثل متجه الفرق بين المقدرات الثلاثة أعلاه.

$[Var(\hat{q})]^{-1}$: تمثل مصفوفة التغاير المناظرة، ويمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغاير لمتجه معلمات كل من المقدرات الثلاثة.

X_k^2 : تمثل إحصائية الاختبار موزعة كمتغير (X^2) بدرجات حرية (K)، إذ أن (K) تمثل عدد القيود المفروضة.

ووفق الصيغة أعلاه فإن اختبار (Hausman) يتبع توزيع مربع كاي (chi-sq) وبدرجة حرية (K)، إذ يقوم هذا جدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية

Cross-Section Dependence Test		
Test	Statistic	d.f
Pesaran CD	0.758478	28
Prob.	(0.4482) ^{n.s}	

Notes: (*) (**) (***) (n.s) indicate significant at 10%, 5%, 1% and not significant respectively.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12.

(0.758) وعند مستوى معنوية أكبر من 5% وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية للمتغيرات المستقلة جميعها.

يوضح جدول (1) نتائج اختبار (CD-Test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية وفق (Pesaran, 2004)، إذ نلاحظ عن طريق النتائج أن قيمة الاختبار قد بلغت

المرحلة الثانية: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل لمتغيرات الأنموذج

جدول (2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل

Levin, Lin & Chu Test						
Series	At Level			At First Difference		
	Without Trend	With Trend	None	Without Trend	With Trend	None
BD	-2.11069 **	-1.77172 **	-3.13121 ***	-6.44440 ***	-5.39653 ***	-9.34964 ***
ME	-2.48108 ***	-0.38418 ^{n.s}	-4.55792 ***	-5.49246 ***	-6.23258 ***	-8.20047 ***
SE	-1.68485 **	-1.80857 **	1.49736 ^{n.s}	-11.1168 ***	-9.33527 ***	-12.9352 ***
TB	-1.70410 **	-0.74405 ^{n.s}	0.12997 ^{n.s}	-8.17705 ***	-8.33288 ***	-10.0642 ***
TD	-1.19522 ^{n.s}	-0.01816 ^{n.s}	1.61947 ^{n.s}	-2.24040 **	-1.79934 **	-4.52079 ***
CC	-2.07361 **	-2.47606 ***	-2.84648 ***	-10.2589 ***	-7.91604 ***	-11.0887 ***

Notes: (*) (**) (***) (n.s) indicate significant at 10%, 5%, 1% and not significant respectively.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12.

فلاحظ من نتائج الاختبار أن المتغيرات الساكنة في المستوى كانت (عجز الموازنة العامة، والإنفاق الاجتماعي، ومؤشر السيطرة على الفساد)، أما باقي المتغيرات، (الإنفاق العسكري، العبء الضريبي، وإجمالي الدين العام)، فأصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولية لها، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة؛ وذلك لأن قيم (t) المحتسبة أكبر من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وبهذا تكون نتيجة الاختبار هو أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) and I(1).

يوضح جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة؛ إذ يشير الجزء الأول منه إلى نتائج الاختبار في المستوى " AI Level" بينما يشير الجزء الثاني منه إلى النتائج عند أخذ الفرق الأول "At First Difference"؛ إذ تم استخدام اختبار (LLC) لتحديد رتبة التكامل بين السلاسل جميعها في مجموعة المتغيرات الخاصة بالبحث. ومع أن اختبار رتبة تكامل المتغيرات ليس مهماً عن تطبيق نموذج (ARDL) طالما أن المتغيرات ذات الأهمية هي متكاملة في الأساس أو الفرق الأول أو المزيج بين الاثنين I(0) and I(1). إذ تجري هذه الاختبارات فقط للتأكد من عدم تجاوز أي سلسلة الفرق الأول I(1).

المرحلة الثالثة: اختبارات التكامل المشترك: Pedroni Cointegration Test
جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test			
Test	Dependent Variable: BD		
	Without Trend	With Trend	None
Within-Dimension			
Panel v-Statistic	-1.923317 ^{n.s}	-3.010072 ^{n.s}	-2.336411 ^{n.s}
Panel rho-Statistic	2.268025 ^{n.s}	2.926726 ^{n.s}	0.635016 ^{n.s}
Panel PP-Statistic	-2.963983 ^{***}	-4.497015 ^{***}	-3.201003 ^{***}
Panel ADF-Statistic	-1.500207 [*]	-2.164516 ^{**}	-4.462714 ^{***}
Between-Dimension			
Group rho-Statistic	3.664487 ^{n.s}	3.878890 ^{n.s}	2.903897 ^{n.s}
Group PP-Statistic	-4.367755 ^{***}	-5.71984 ^{***}	-2.295612 ^{**}
Group ADF-Statistic	-2.089841 ^{**}	-3.254541 ^{***}	-3.327715 ^{***}

Notes: (*) (**) (***) (n.s) indicate significant at 10%, 5%, 1% and not significant respectively.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12.

(Group ADF) على التوالي، وعند مستوى معنوية (10%، 5%، and 1%)، تؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات البحث في مجموعة البلدان النامية المختارة تتجه معاً نحو التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير المعتمد (BD) والمتغيرات المستقلة (ME, SE, TB, TD and CC).

يوضح جدول (3) نتائج اختبار بيدروني (Pedroni) للتحقق فيما إذا كان هناك علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد (عجز الموازنة العامة) وبين المتغيرات المستقلة (الإنفاق العسكري، الإنفاق الاجتماعي، العبء الضريبي، إجمالي الدين العام ومؤشر السيطرة على الفساد) في مجموعة البلدان النامية المختارة. إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أن الإحصائيات الأربعة للاختبار (Panel PP, Group PP, Panel ADF and)

المرحلة الرابعة: تحديد فترة الإبطاء المثلى: Lag Order Selection
جدول (4): فترة الإبطاء المثلى للأنموذج

Panel VAR Model for lag Order Selection						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1155.136	NA	162942.8	29.02841	29.20706	29.10004
1	-353.4084	1463.154	0.000793*	9.885209	11.13577*	10.38660*
2	-326.1948	45.58275	0.001003	10.10487	12.42735	11.03602
3	-300.3717	39.38024	0.001343	10.35929	13.75368	11.72020
4	-278.2375	30.43452	0.002047	10.70594	15.17224	12.49660
5	-232.1820	56.41789	0.001806	10.45455	15.99276	12.67498
6	-174.5734	61.92928*	0.001285	9.914335	16.52446	12.56452

أخرى يمكن أن تؤدي هذه النفقات إلى نتائج إيجابية خارجية وذلك بالإسهام في التحديث، مما يؤدي إلى تأثيرات غير مباشرة على التكنولوجيا فضلاً عن بناء وتحديث البنى التحتية. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة (العركوب، 1997) ودراسة (Esener and Ipek, 2015).

2. لا يوجد أثر معنوي بين الإنفاق الاجتماعي وعجز الموازنة العامة وفي كلا المديين الطويل والقصير.
3. وجود أثر إيجابي معنوي بين العبء الضريبي وعجز الموازنة العامة في المدى القصير وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي إن زيادة العبء الضريبي بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (0.790%) في البلدان المتقدمة المختارة، وهذا ما يتعارض مع منطوق النظرية الاقتصادية. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة (Morina and Misiri, 2019). أما في المدى الطويل فقد أظهرت النتائج وجود أثر سلبي وبمستوى معنوية أقل من (5%)، أي إن زيادة العبء الضريبي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.603-%) في البلدان المتقدمة المختارة، وهذا ما يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة (Okafor et al., 2017) ودراسة (إبراهيم، 2017).
4. وجود أثر سلبي معنوي بين إجمالي الدين العام وعجز الموازنة العامة وفي كلا المديين الطويل والقصير وبمستوى معنوية أقل من (5%) و(1%) على التوالي، أي إن زيادة الدين العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.039-%) في المدى الطويل وبنسبة (0.332-%) في المدى القصير في البلدان المتقدمة المختارة، وهذا ما يتعارض مع منطوق النظرية الاقتصادية، لأن أغلب هذه البلدان تقوم باستثمار القروض التي تحصل عليها ولاسيما الأجنبية في مشاريع ذات أهمية وعائد مالي للدولة.
5. لا يوجد أثر معنوي بين مؤشر السيطرة على الفساد وعجز الموازنة العامة في كلا المديين الطويل والقصير. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة (Barisik and Baris, 2017).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

❖ الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الوصفي

1. تعد السياسة المالية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنها لا يمكن أن تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى، ولذلك تظهر علاقات التكامل بين السياسات المالية والنقدية.
2. تسهم الإيرادات الضريبية في فاعلية السياسة المالية في البلدان المتقدمة المختارة وهذا يعود إلى طبيعة البنية الاقتصادية والسياسي من ناحية، وكفاءة الأجهزة الضريبية والوعي الضريبي من ناحية أخرى، فضلاً عن جودة العوامل المؤسسية من ناحية ثالثة.

يوضح جدول (6) اختبار هوسمان (Hausman) للكشف عن ما إذا كان هناك فرق كبير بين المقدرات الثلاثة (MG, PMG and DFE)، وكالاتي:

❖ **المفاضلة بين مقدر وسط المجموعة ومقدر وسط المجموعة المدمجة (MG VS PMG):** يتضح من نتائج الاختبار بأن قيمة إحصائية مربع كاي (X^2) قد بلغت (1.08) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم؛ أي إن مقدر (PMG) هو الأفضل، إذ يقدم تقديرات أكثر كفاءة مقارنة بمقدرات (MG) في ظل افتراض التجانس على المدى الطويل.

❖ **المفاضلة بين مقدر وسط المجموعة المدمجة ومقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE VS PMG):** يتضح من نتائج الاختبار بأن قيمة إحصائية مربع كاي (X^2) قد بلغت (3.34) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ التي تشير إلى إن مقدر (PMG) هو الأفضل، لتقدير نموذج البائل الديناميكي، مقارنة بمقدر التأثيرات الثابتة العشوائية (DFE).

المرحلة السابعة: تحليل معامل تصحيح الخطأ ومعلومات النموذج في المدى الطويل والقصير

يوضح جدول (5) نتائج معامل تصحيح الخطأ ومعلومات العلاقة في المدى الطويل والقصير للنموذج، وعليه نستنتج الآتي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ: Error Correction Form

لقد أظهرت العلاقة المقدره بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) قد بلغت قيمته (-0.294) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية قصيرة المدى بين متغيرات البحث المستخدمة باتجاه العلاقة التوازنية طويلة المدى، مما يعني ذلك أن الانحرافات أو الاختلافات في عجز الموازنة العامة، في مجموعة البلدان المتقدمة المختارة، في المدى القصير يتم تصحيحها في ثلاثة سنوات وأربعة أشهر (3.4) من أجل العودة للوضع التوازني في المدى الطويل.

أولاً: نتائج تقدير معاملات المدى الطويل والقصير: وجاءت هذه النتائج متباينة ويمكن تفسيرها كالاتي:

1. وجود أثر سلبي معنوي بين الإنفاق العسكري وعجز الموازنة العامة في المدى الطويل فقط وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي إن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.951-%) في البلدان المتقدمة المختارة، وهذا ما يتعارض مع منطوق النظرية الاقتصادية، إذ إن الإنفاق على التسليح في أغلب هذه البلدان يعد من أهم مصادر التمويل، فتعد صادراتها العسكرية من أبرز مصادر التمويل لديها، ويمكن أن تؤثر هذه النفقات بشكل سلبي بواسطة تأثيرها غير المباشر في عجز الموازنة وذلك عن طريق التأثير الإيجابي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية تدريجياً هذا من ناحية، ومن ناحية

3. هناك تباين في مستويات عجز الموازنة العامة في البلدان المتقدمة، فبعض البلدان تمتلك مستويات عجز مرتفعة والتي تكون حكوماتها ذات أحزاب متعددة، بينما تمتلك بلدان أخرى مستويات عجز منخفضة، وذلك كون هذه البلدان الأخيرة مستقرة اقتصادياً وتكون حكوماتها ذات أقلية حزبية ديمقراطية.
 - ❖ **الاستنتاجات المتعلقة بالجانب القياسي**
 1. أوضحت نتائج اختبار (CD-Test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross-Section Dependence)، إلى على عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات المستقلة وهذا ما يشير إلى استخدام اختبارات جذر الوحدة والتي تقع ضمن اختبارات الجيل الأول.
 2. من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، نستنتج أن متغيرات البحث بعضها ساكن في المستوى والبعض الآخر ساكن في الفرق الأول، أي مزيج من الدرجة صفر $I(0)$ والدرجة واحد $I(1)$ وهذا يعطينا أشاره في البدء بتطبيق نموذج (ARDL).
 3. أظهر اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد (عجز الموازنة العامة) وبين المتغيرات المستقلة (الإنفاق العسكري، الإنفاق الاجتماعي، العبء الضريبي، إجمالي الدين العام ومؤشر السيطرة على الفساد)، أي أن متغيرات البحث في مجموعة البلدان المتقدمة المختارة تتجه معاً نحو التوازن في المدى الطويل.
 4. توصل البحث إلى الاستعانة بأنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL)، ومن خلال اختبار هوسمان (Hausman)، توصل البحث إلى أن المقدر الأفضل هو مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE).
- ثانياً: المقترحات**
1. طالما أن الإنفاق العسكري يعمل على خفض العجز في الموازنة هذا يعني ضرورة دعم هذا القطاع بما يؤمن حاجة الدولة من العملات الأجنبية ويعظم إيراداتها.
 2. الاهتمام بالقطاع الضريبي ومحاولة الوصول إلى العبء الضريبي الأمثل من خلال رفع الأسعار الضريبية بشكل تدريجي دون تحقيق ردود افعال رافضة لهذه الزيادة خاصة أن الأوعية الضريبية فيها من السعة ما يمكن من فرض ضرائب جديدة.
 3. استثمار الديون الداخلية والخارجية بشكل أمثل لما حققته من آثار مرغوبة أسهمت في تحقيق العوائد المالية المتحققة من استثمار هذه الديون مما خفف من معدلات العجز في الموازنات بشكل ملفت للنظر.
- قائمة المصادر:**
- أولاً: المصادر العربية**
1. إبراهيم، هالة علي محمد، (2017) أثر السياسة المالية في عجز الموازنة العامة في السودان 2000-2015م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.
 2. تنيرة، محمد حسين محمد، (2019) استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض تجربة ماليزيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.
 3. الجمال، زكريا يحيى، (2012) اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 21، جامعة الموصل، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، الموصل، العراق.
 4. جوارتيني، جيمس واستروب، ريجارد، 1988، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
 5. الجوزي، فتحية، (2014) الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
 6. حسن، مجيد علي وسعيد، عفاف عبد الجبار، (2004) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 7. حسناوي، تقوى وشاوش، عبد العزيز أحمد، (2016) أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: دراسة إحصائية للفترة 1986-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر.
 8. حناشي، كنزة، (2019) أثر اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لتخفيض عجز الموازنة العامة للجزائر دراسة تحليلية للفترة (1986-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
 9. خلف الله، وديع، (2017) السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، أم البواقي، الجزائر.
 10. خلف، فليح حسن، (2008) المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، إربد، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
 11. داغر، محمود محمد وصلال، شاكر حمود، (2018) محاكاة قاعدة مكابح الدين في الاقتصاد العراقي 1990-2015، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 12، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.
 12. الدباغ، أسامة بشير والجومرد، أثيل عبد الجبار، (2003) مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

13. دردوري، لحسن، (2014) سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
14. سالم، عبد الحسين سالم، (2012) عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
15. شاني، سلام كاظم والجبوري، مهدي سهر، (2013) تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي للمدة 1988-2009، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 2، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
16. عبد الرحيم، ابو عزم الافي، سعيد، محمد مصباح والسعيد، ابو القاسم عامر، (2016) أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014، الأوراق العلمية المشاركة في ندوة بعنوان: الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، ليبيا.
17. عبد اللاوي، عقبة، جديدي، سمحة، باهي، عبد المالك وباهي، وفاء، (2018) أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995-2015، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
18. عبد الله، علي خالد، (2019) الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق/دراسة تحليلية للمدة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، النجف الأشرف، العراق.
19. عبد المطلب، بيبصار وعباس، فرحات، (2019) إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 67، العدد 12، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة، الجزائر.
20. العبدلي، عابد بن عابد، (2010) محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلية دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
21. العبيدي، إسراء سعيد صالح، (2016) قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.
22. العركوب، هاشم محمد عبدالله، (1997) عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان نامية مختارة مع أشاره خاصة للعراق (1973-1993)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
23. العركوب، هاشم محمد، (2009) إشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام- للمدة (1990-2004): حالة دراسية لبعض البلدان العربية (مصر، الأردن، تونس، المغرب)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، تكريت، العراق.
24. علوش، جعفر باقر، صالح، مظهر محمد وعبد اللطيف، أرشد، (2019) السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث، مكتب زاكي للطباعة، بغداد، العراق.
25. عيسى، حسن كردي، (2019) قياس العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري-دراسة عينة من البلدان العربية للمدة من 1980-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
26. الفارس، عبد الرزاق، (1997) الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
27. قناوي، عزت، 2006، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، جمهورية مصر العربية.
28. كمال، أحمد والسعيد، آية، (2017) آثار الحوكمة على تخصيص النفقات وتوزيع الإيرادات: أدلة من بلدان عربية مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، (2018) إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
30. لخضر، مرغاد ونسرين، كزيز، (2017) آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة تحليلية (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
31. محمد، بو بكر وهجيرة، مكاي، (2020) دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 01، جامعة الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
32. محمد، حمري، (2018) معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1993-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر.

- National Bureau of Economic Research, Cambridge, UK.
7. International Monetary Fund, 2021, Fiscal Sector, Government Finance Statistics, Washington, D.C., USA.
 8. International Monetary Fund, 2021, Fiscal Sector, Historical Public Debt, Washington, D.C., USA.
 9. International Monetary Fund, 2021, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.
 10. Making, G. L. Bach, (1971) Monetary and Fiscal Policy Brooking, McGraw Hill, Inc., New York, USA.
 11. Manasse, Paolo, (2006) Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions, A View from MARS, IMF Working Paper, No. 06, Vol. 27, Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, Washington, D.C., USA.
 12. Morina, Fisman and Misiri, Valdrin, (2019) Impact of Taxation, Public Dept and Subsidiaries in the Budget Deficit of Western Balkan Countries, Knowledge-International Journal, Vol. 31, No. 1.
 13. Okafor, Samuel O., Maduka, Olisaemeka D., Ike, Ann N., Uzochin, Benedict I. and Ohachosim, Celestine I., (2017) Tax-Budget Deficit Relationships: Fiscalists' Platform for Deficit Financing Policy, Business and Management Studies, Vol. 3, No. 3, Published by Red fame Publishing.
 14. Organization for Economic Co-operation and Development, Global Revenue Statistics Database, Public Sector, Taxation and Market Regulation, Paris, Franca.
 15. Organization for Economic Co-operation and Development, Global Revenue Statistics Database, Paris, Franca.
 16. Pesaran M, Shin Y and Smith, R.P, (2001) Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol. 16, Elsevier, Amsterdam, Netherlands.
 17. Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar
33. محي الدين، بوري، 2018، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جلالى الياس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بالعباس، الجزائر.
 34. مصطفى، قسمية، (2017) أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر.
 35. معط الله، كمال، (2015) آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر.
 36. منير، عامر سامي، (2006) تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.
- ثانياً: المصادر الإنكليزية**
1. Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G., (2007) Applied Econometrics: A modern approach, Revised Edition, published by Palgrave Macmillan, New York, USA.
 2. Barisik, Salih and Baris, Abdullah, (2017) Impact of governance on budet deficit in developing Countries, Theoretical and Applied Economics, Vol. 20, No. 611.
 3. David, C. Colander ,2006, Macroeconomics, Sixth Edition , McGraw Hill Education, New York, USA.
 4. Erdem, Ekrem, Ucler, Gulbahar and Bulut, Umil, (2014) Impact of domestic credits on the current account balance: A panel ARDL analysis for 15 OECD countries, Scientific Economic Journal, Vol. 1, No. 151, Actual Problems in Economics, The Ministry Education and Science, Ukraine.
 5. Esener, Selcuk Cagri and Ipek, Evren, (2015) Expanding Effects of Military Expenditures on External Debt in Developing Countries, Journal of Business, Economics and Finance, Vol. 4, No. 4.
 6. Ilzetki, Ethan and Vegh, Carlos A., (2008) Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction? NBER Working Paper, No. 14191,

- Papers, No. 4743, The international platform of Ludwig, Maximilians University's.
20. World Bank, 2021, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA.
 21. World Bank, 2021, Data and Statistics, Worldwide Governance Indicators, Washington, D.C., USA.
 22. Thien, Tran Dinh and Hoi, Chu Minh, (2016) Counter-Cyclical Fiscal Policy in Vietnam: Theory, Evidence and Policy Recommendation, European Journal of Business and Social.
 18. Reinhart, Carmen C. and Rogoff, Kenneth S., 2010, Growth in a Time of Debt, The American Economic Review: Papers and Proceedings, Vol. 100, No. 2, American Economic Association, Pittsburgh, USA.
 19. Samargandi, Nahla, Fidrmus, Jan and Ghosh, Sugata, (2014) Is the Relationship between Financial Development and Economic Growth Monotonic? Evidence from a Sample of Middle Income Countries, Center for Economic Studies and the Ifo Institute. CES_{IFO} Working

ملحق (1): البيانات السنوية لمجموعة البلدان المتقدمة المختارة للمدة (2002-2019)

Country	Year	BD	ME	SE	TB	TD	CC
AUS	2002	0.19	5.35	30.05	23.62	15.05	1.81
AUS	2003	1.05	5.28	30.1	24.37	13.23	1.95
AUS	2004	1.33	5.24	30.48	24.34	11.94	2.03
AUS	2005	1.71	5.2	30.74	24.84	10.89	1.95
AUS	2006	1.78	5.26	30.5	24.59	9.97	1.96
AUS	2007	1.48	5.28	30.85	24.09	9.69	2.01
AUS	2008	-1.1	5.13	29.96	24.26	11.75	2.04
AUS	2009	-4.57	5.09	30.46	22.04	16.65	2.05
AUS	2010	-5.13	5.02	31.46	20.53	20.39	2.03
AUS	2011	-4.53	4.84	31.09	20.35	24.07	2.04
AUS	2012	-3.51	4.57	30.31	21.12	27.54	1.99
AUS	2013	-2.81	4.49	30.58	21.96	30.5	1.79
AUS	2014	-2.92	4.81	30.5	21.91	34.03	1.85
AUS	2015	-2.79	5.22	31.31	21.87	37.7	1.88
AUS	2016	-2.42	5.58	31.26	22.23	40.49	1.82
AUS	2017	-1.72	5.44	31.27	22.05	41.08	1.8
AUS	2018	-1.24	5.16	31.77	23.11	41.66	1.81
AUS	2019	-3.89	5.12	31.43	23.33	46.28	1.81
BEL	2002	-1.6	2.46	23.73	25.03	105.44	1.5
BEL	2003	-1.9	2.4	24.8	24.39	101.66	1.42
BEL	2004	-0.2	2.35	25.83	24.77	97.17	1.38
BEL	2005	-2.7	2.11	24.48	24.73	95.14	1.39
BEL	2006	0.2	2.17	25.6	24.55	91.49	1.31
BEL	2007	0.1	2.27	26.08	24.08	87.32	1.36
BEL	2008	-1.1	2.41	26.83	24.52	93.16	1.37
BEL	2009	-5.4	2.14	26.25	23.03	100.22	1.46
BEL	2010	-4.1	2.03	26.46	23.73	100.27	1.53
BEL	2011	-4.3	1.91	25.98	24.2	103.49	1.58
BEL	2012	-4.3	1.86	26.02	25.09	104.81	1.61
BEL	2013	-3.1	1.81	26.19	25.44	105.49	1.67
BEL	2014	-3.1	1.77	26.25	25.4	106.99	1.57
BEL	2015	-2.4	1.72	26.87	23.63	105.17	1.57
BEL	2016	-2.4	1.71	27.05	22.11	104.9	1.64
BEL	2017	-0.7	1.72	27.7	22.72	101.76	1.5
BEL	2018	-0.8	1.74	27.33	23.21	99.9	1.51
BEL	2019	-1.9	1.79	27.36	22.68	98.75	1.55
DNK	2002	0.1	2.83	29.14	45.4	49.08	2.37
DNK	2003	-0.1	2.73	29.07	45.58	46.15	2.42
DNK	2004	2.1	2.69	29.69	46.39	44.16	2.43

DNK	2005	5	2.56	30.64	48	37.41	2.29
DNK	2006	5	2.76	30.94	46.46	31.55	2.47
DNK	2007	5	2.64	31.1	46.43	27.35	2.45
DNK	2008	3.2	2.69	30.68	44.76	33.31	2.39
DNK	2009	-2.8	2.39	30.89	44.96	40.18	2.45
DNK	2010	-2.7	2.47	30.4	44.76	42.59	2.36
DNK	2011	-2.1	2.33	30.08	44.79	46.07	2.4
DNK	2012	-3.5	2.33	27.33	45.51	44.89	2.38
DNK	2013	-1.2	2.2	30.57	45.89	44.05	2.4
DNK	2014	1.1	2.08	29.34	48.53	44.27	2.25
DNK	2015	-1.3	2.04	29.63	46.06	39.77	2.21
DNK	2016	-0.1	2.19	30.81	45.49	37.2	2.23
DNK	2017	1.8	2.24	31.86	45.85	35.82	2.19
DNK	2018	0.7	2.52	31.19	44.35	34.21	2.15
DNK	2019	3.8	2.57	31.29	45.23	29.39	2.11
FIN	2002	4.1	2.43	24.77	43.28	40.12	2.43
FIN	2003	2.4	2.99	25.21	42.34	42.69	2.44
FIN	2004	2.2	3.05	25.55	41.75	42.57	2.44
FIN	2005	2.7	2.98	25.41	42.04	39.86	2.33
FIN	2006	4	2.99	25.85	42.08	38	2.46
FIN	2007	5.1	2.76	25.8	41.4	33.9	2.4
FIN	2008	4.2	2.89	25.85	41.09	32.56	2.34
FIN	2009	-2.5	2.86	25.23	40.77	41.53	2.25
FIN	2010	-2.5	2.74	25.27	40.56	46.9	2.16
FIN	2011	-1	2.75	25.53	41.79	48.27	2.2
FIN	2012	-2.2	2.73	26.6	42.41	53.62	2.24
FIN	2013	-2.5	2.68	26.16	43.41	56.23	2.2
FIN	2014	-3	2.52	25.89	43.51	59.83	2.17
FIN	2015	-2.4	2.56	25.83	43.52	63.64	2.28
FIN	2016	-1.7	2.56	25.46	43.73	63.18	2.24
FIN	2017	-0.6	2.52	25.15	42.93	61.27	2.22
FIN	2018	-0.9	2.56	25.54	42.38	59.63	2.21
FIN	2019	-1	2.79	25.38	43.01	59.01	2.15
GBR	2002	-1.9	6.29	30.11	24.91	34.18	2.06
GBR	2003	-3.1	6.24	30.26	24.54	35.43	2.04
GBR	2004	-3.1	5.96	29.97	25.16	38.38	1.93
GBR	2005	-3.1	5.72	30.02	25.5	39.58	1.9
GBR	2006	-2.8	5.62	30.7	25.68	40.46	1.79
GBR	2007	-2.6	5.63	30.52	25.84	41.52	1.74
GBR	2008	-5.1	5.58	29.85	26.45	49.37	1.68
GBR	2009	-10	5.49	30.19	24.12	63.31	1.63
GBR	2010	-9.2	5.32	30.37	25.3	74.56	1.6

GBR	2011	-7.5	5.29	30.56	25.79	80.06	1.62
GBR	2012	-8.1	5.05	30.73	25.02	83.21	1.67
GBR	2013	-5.5	4.98	31.07	25	84.16	1.7
GBR	2014	-5.5	4.81	32.16	24.84	86.19	1.74
GBR	2015	-4.5	4.69	32.6	24.98	86.92	1.88
GBR	2016	-3.3	4.66	32.93	25.34	86.79	1.9
GBR	2017	-2.4	4.6	33.18	25.52	86.25	1.84
GBR	2018	-2.2	4.61	33.15	25.51	85.72	1.83
GBR	2019	-2.3	4.54	33.09	25.46	85.35	1.77
ITA	2002	-2.9	3.65	22.13	22.89	106.36	0.55
ITA	2003	-3.2	3.62	22.15	22.76	105.49	0.51
ITA	2004	-3.5	3.59	22.67	22.22	105.1	0.38
ITA	2005	-4.1	3.4	22.69	21.96	106.56	0.41
ITA	2006	-3.6	3.2	23.25	23.33	106.74	0.48
ITA	2007	-1.3	3.1	22.28	23.76	103.89	0.34
ITA	2008	-2.6	3.22	23.06	23.49	106.16	0.27
ITA	2009	-5.1	3.05	22.58	23.74	116.6	0.2
ITA	2010	-4.2	3.02	22.73	23.68	119.2	0.13
ITA	2011	-3.6	3.01	22.13	23.65	119.7	0.18
ITA	2012	-2.9	2.83	21.22	24.95	126.5	0.07
ITA	2013	-2.9	2.75	21.2	25.14	132.46	0.05
ITA	2014	-3	2.53	21.16	24.84	135.37	-0.03
ITA	2015	-2.6	2.41	21.22	24.74	135.28	0.02
ITA	2016	-2.4	2.73	21.06	25.03	134.78	0.08
ITA	2017	-2.4	2.79	21.46	24.63	134.15	0.19
ITA	2018	-2.2	2.76	21.32	24.18	134.81	0.24
ITA	2019	-1.6	2.77	21.28	24.61	134.8	0.24
NZL	2002	2.53	3.81	33.05	28.21	26.4	2.32
NZL	2003	3.66	3.76	32.98	29.25	24.7	2.35
NZL	2004	4.47	3.5	34	29.26	22.51	2.38
NZL	2005	5.11	3.31	33.64	30.31	20.79	2.2
NZL	2006	4.59	3.53	33.1	31.97	18.4	2.33
NZL	2007	3.57	3.43	33.13	30.08	16.3	2.33
NZL	2008	1.45	3.23	32.43	31.49	18.98	2.31
NZL	2009	-1.84	3.35	34.06	29.69	24.32	2.39
NZL	2010	-5.4	3.09	33.3	26.13	29.68	2.34
NZL	2011	-4.91	2.94	33.64	25.63	34.68	2.3
NZL	2012	-2.2	3.01	36.96	26.9	35.71	2.32
NZL	2013	-1.3	2.96	35.77	26.72	34.59	2.34
NZL	2014	-0.44	3.02	35.75	26.91	34.23	2.25
NZL	2015	0.32	2.97	35.26	27.51	34.32	2.28
NZL	2016	1.02	3.09	36.03	27.37	33.47	2.28
NZL	2017	1.29	3.21	35.94	27.48	31.27	2.24
NZL	2018	1.43	3.41	35.89	28	28.52	2.18

NZL	2019	-2.95	3.92	35.95	28.98	31.54	2.17
PRT	2002	-3.3	4.39	26.11	20.83	56.21	1.26
PRT	2003	-5.7	4.16	25.59	19.88	58.69	1.16
PRT	2004	-6.2	4.28	25.25	19.98	62.04	1.14
PRT	2005	-6.1	4.38	25.24	20.58	67.43	1.07
PRT	2006	-4.2	4.32	24.83	21.13	69.17	1.02
PRT	2007	-2.9	4.08	25.04	21.35	72.73	1.04
PRT	2008	-3.7	4.05	24.45	21.05	75.64	1.07
PRT	2009	-9.9	4.04	24.83	19.06	87.8	1.09
PRT	2010	-11.4	3.82	23.65	19.64	100.21	1.09
PRT	2011	-7.7	4	23.14	21.13	114.4	1.11
PRT	2012	-6.2	3.94	22.73	20.77	129.04	0.96
PRT	2013	-5.1	4.18	22.73	22.66	131.43	0.95
PRT	2014	-7.4	3.46	21.43	22.65	132.94	0.95
PRT	2015	-4.4	3.72	22.46	22.79	131.18	0.96
PRT	2016	-1.9	4.47	23.52	22.33	131.51	0.93
PRT	2017	-3	3.69	23.6	22.37	126.14	0.87
PRT	2018	-0.3	4.23	23.99	22.65	122	0.85
PRT	2019	0.1	4.41	23.7	22.32	117.74	0.76